الأنباء
الثلاثاء 11 ابريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

تصل إلى مليوني برميل.. وقد تكتفي بواحدة وتلجأ للتوسعة لندرة الأراضي

الكويت تنشئ مصفاتين لزيادة التكرير

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول في مؤسسة البترول الكويتية لـ«الأنباء» ان الكويت تنوي إنشاء مصفاتين لتكرير النفط الخام محليا وباستثمارات تتراوح بين 5ـ8 مليارات دينار خلال خطة القطاع النفطي الاستراتيجية الممتدة حتى عام 2040.

وقال المصدر ان «البترول» وضعت هدفا استراتيجيا للتوسع في الطاقة التكريرية وبأعلى مستوى تحويلي ولتعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي التكرير المحلية وتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة، مشيرا الى ان استراتيجية التكرير تهدف لزيادة المعدلات الى مستوى 1,4 مليون برميل يوميا في 2020 و1,7 مليون برميل في 2025 ومليوني برميل يوميا في 2035.

وذكر المصدر ان احتياجات الكويت للطاقة التكريرية في المستقبل سترتبط بمدى امكانية توسعة المصافي الحالية من جديد أو بناء مصفاة جديدة وتلك الامور يحددها الجدوى الاستراتيجية ووجود اراض مناسبة للتشييد.

وعقب انتهاء شركة البترول الوطنية من تشييد مشروع الوقود البيئي الذي يهدف الى تطوير مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله بالاضافة الى مشروع مصفاة الزور الجديدة البالغ طاقتها التكريرية 615 ألف برميل ستصل الطاقة التكريرية للكويت الى 1,4 مليون برميل.

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشروعات مصفاة الزور

الكويت تتوسع في تكرير النفط بحلول 2035

ضخ استثمارات جديدة قد تصل إلى 8 مليارات دينار في التكرير

«البترول»: احتياجات الكويت سترتبط بالجدوى الإستراتيجية ووجود أراض

والوقود البيئي ومشروع بتروكيماويات الزور نحو 10 مليارات دينار، وستدخل مصفاة الزور الخدمة رسميا في ديسمبر 2018، على ان يدخل «الوقود البيئي» الخدمة في منتصف 2018.

وذكر المصدر ان الكويت تسعى الى تحقيق أعلى مستوى من الطاقة التحويلية في المصافي المحلية أخذ بالاعتبار توافر مصادر بديلة للوقود لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة، وتوفير المنتجات البترولية المطابقة للمواصفات المحلية والعالمية المطلوبة وتحقيق التكامل بين عمليات التكرير والبتروكيماويات داخل الكويت.

وتظهر تلك المشروعات النفطية الضخمة تركيز الإنفاق الرأسمالي للكويت على مشاريع تكرير وتوزيع النفط والغاز خلال الخمسة عشر عاما القادمة في جهود ترمي إلى خلق الفرص الوظيفية والتعويض عن تراجع إيرادات الصادرات النفطية، فضلا عن التعويل على ارتفاع الطلب الإقليمي على المنتجات والمشتقات النفطية المكررة.

وتعمل الكويت التي تعد سادس اكبر منتج للنفط في العالم، لأن تصبح ضمن أكبر 10 جهات في مجال تكرير النفط متفوقة بذلك على كبريات الشركات الإقليمية والعالمية من خلال زيادة طاقتها التكريرية.

وخسرت الكويت طاقة تكريرية تبلغ 150 ألف برميل يوميا عقب خروج مصفاة الشعيبة عن الخدمة اعتبارا من ابريل الجاري، لتصل الطاقة التكريرية حاليا الى 746 ألف برميل يوميا.

«عمومية ميزان» وافقت على توزيع 28 فلساً للسهم أرباحاً نقدية

الوزان: نخطط لبلوغ نصف أرباحنا من الخارج

أحمد موسى

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة ميزان القابضة، توزيع أرباح نقدية بقيمة 28 فلسا للسهم الواحد (بنسبة 28٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد) وبقيمة إجمالية تبلغ 8,7 ملايين دينار.

وصادق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي عقدت بنصاب بلغ 83,3٪ على تعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ميزان القابضة، محمد جاسم محمد الوزان إن العام الماضي شكل تحديا كبيرا للشركة بسبب التغييرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة.

وأضاف الوزان أن عام 2016 حمل كذلك تحديات على صعيد ارتفاع التكاليف التي تم فرضها على الشركة في بعض الدول التي شملت زيادة رسوم الكهرباء والمياه والبنزين، مشيرا إلى أن الشركة تخطت تلك المرحلة ووصلت الى نقطة التعادل بالمقارنة مع عام 2015، مشيرا الى أن أرباح الشركة تعد متساوية مع فترة المقارنة.

وأشار إلى أن هناك تحديا في عام 2017 بعد الاستحواذ على شركة الصافي للأغذية في المملكة العربية السعودية، حيث سيكون هناك محك في مدى تطور هذه الشركة والمنافسة بقوة في السوق السعودي الذي يعد التحدي الأكبر في المستقبل القريب.

وأضاف ان هناك منافسة كبيرة ولكن هناك فرصا أكبر للشركة في السوق السعودي، فنحن شركة جديدة هناك وشركاؤنا متميزون ولهم اسم عريق في المنطقة لذلك نأمل ان نحقق نتائج أفضل في المستقبل، مضيفا أن الشركة تهدف في الوقت الحالي على تطوير عملياتها في السوق السعودي بالفترة المقبلة لأن السوق متعدد ومتنوع ويحمل فرصا واعدة، مشيرا إلى ان خطط الشركة للربحية في المستقبل ان تكون نصف أرباحها من خارج السوق الكويتي.

وقال الوزان إن الشركة تهدف إلى ان تصل إيرادات عملياتها في السعودية الى 25٪ من إجمالي إيراداتها، وبشكل عام ارتفعت مبيعات الشركة هناك لنحو قياسي بلغ 1500٪.

وأوضح الوزان ان قطاع المواد الغذائية هو أفضل القطاعات من حيث الأداء خلال العام الماضي، ثم القطاع الاستهلاكي بالإضافة الى قطاع الخدمات الغذائية، وفي المجمل قطاعات الخدمات الغذائية كانت صاحبة الربح الأفضل.

وأوضح ان شركة ميزان القابضة تتمتع بوضع مالي جيد، وتفوقت في خمسة من الأسواق السبعة التي تعمل فيها محققة نموا في كل من السوق الكويتي والسوق القطري والسوق الأردني والسوق السعودي الذي بدأت تستثمر فيه خلال عام 2016.

وتواصل الشركة استثماراتها في السوق السعودي، إذ انها تعكف حاليا على الانتهاء من دراسات الجدوى لتوسعة أعمالها لتشمل عددا أكبر من المنتجات المصنعة داخل المملكة لخدمة المستهلك السعودي.

جانب من عمومية شركة ميزان القابضة امس

الشركة واجهت تحديات في 2016 بسبب ارتفاع التكاليف بوحداتها الخارجية

قطاعات الخدمات الغذائية كانت صاحبة الربح الأفضل العام الماضي

هناك منافسة كبيرة ولكن هناك فرصاً أكبر للشركة في السوق السعودي

«ميزان» تستهدف مساهمة السعودية بـ 25٪ من إجمالي إيراداتها

النتائج المالية لعام 2016

● بلغت الإيرادات 207,4 ملايين دينار، بزيادة بنسبة 5,8٪.

● بلغت الأرباح الصافية 17,2 مليون دينار (وهي مماثلة لأرباح العام السابق بعد استبعاد أرباح غير متكررة من النتائج المالية للعام 2015 قدرها 2,2 مليون دينار تمثل تعويض التأمين الذي حصلت عليه خلال الربع الثاني من عام 2015).

أداء الشركة بالأسواق الخارجية

● الكويت

ارتفع إيراد هذا العام بنسبة 4,3٪ مدفوعا بنمو قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية والوكالات الجديدة، وبالرغم من التأثير الناتج عن خسائر قطاع التجهيزات الغذائية.

● الإمارات

أثر الوضع الاقتصادي في دولة الإمارات المتحدة على أداء بعض السلع غير الأساسية في محفظتنا بما أدى إلى تراجع الإيراد السنوي بنسبة 0,9٪، في حين أظهرت السلع الأساسية أداء أفضل. والجدير بالذكر أنه بداية من الربع الثالث من العام سجلت الإيرادات ارتفاعا لأول مرة من بداية العام مع تحسن الوضع الاقتصادي في الإمارات حيث ارتفعت الإيرادات خلال الربع الرابع بنسبة 8,4٪ بعد تسجيل تراجع خلال الربع الأول والثاني من العام.

● قطر

ارتفع الإيراد السنوي بنسبة 9,8٪ مدفوعا بأداء قوي في مجالي المياه المعبأة والتجهيزات الغذائية.

● الأردن

ارتفع الإيراد السنوي بنسبة 42,2٪ نتيجة لنجاح الشركة في الحصول على مناقصات جديدة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

● السعودية

ارتفع الإيراد السنوي بنسبة 1527,5٪ نتيجة لعملية استحواذ استراتيجية لـ 70٪ من شركة الصافي للأغذية التي تخضع لعملية تحول حاليا.

المرزوق: مصفاة الدقم مصممة لاستيعاب النفط الكويتي بنسبة 100٪

كونا: اكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء م. عصام المرزوق ان مصفاة الدقم في سلطنة عمان مصممة لاستيعاب النفط الكويتي بنسبة 100٪.

وقال المرزوق انه تم توقيع اتفاقيتي الشراكة وشراء الأسهم بين كل من شركة البترول الكويتية العالمية وشركة النفط العمانية بما يخص شركة الشراكة في هذا المشروع.

وأوضح ان شركة النفط العمانية كانت قد دعت شركة البترول الكويتية العالمية للاستثمار في مشروع إنشاء مصفاة ذات طاقة تكريريه 230 ألف برميل يوميا التي تقع في منطقة الدقم جنوب سلطنة عمان وتطل على بحر العرب مبينا ان المشروع انتهى آنذاك من مرحلتي الجدوى الاقتصادية والتصاميم الهندسية الأولية قبل هذه الدعوة.

وذكر ان تصميم المصفاة يتضمن وحدة التكسير الهيدروجيني ووحدة الفحم البترولي إضافة لمشروع متكامل للبتروكيماويات سيتم الانتهاء منه في مرحلة لاحقة.

وأشار الى توقيع مذكرة التفاهم مع الشريك العماني في نوفمبر الماضي على أن تكون نسبة الشراكة 50٪ لكلا الشريكين وان يتم تزويد المصفاة بالنفط الكويتي الخام بنسبة 65٪ وقد تصل الى 100٪ بحسب اتفاق الطرفين.

وأشار إلى ان شركة البترول الكويتية العالمية اخذت الموافقات الأولية المطلوبة للمضي قدما في الدخول في المشروع وذلك بعد الانتهاء مباشرة من الفحص النافي للجهالة في ديسمبر الماضي وفقا للخطوات المعتمدة بما يشمل موافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية.

وذكر الوزير المرزوق ان فريق المشروع المكون من الشركتين يقوم حاليا بتقييم عروض مقاولي مرحلة البناء والتشييد وادارة المصفاة ومرافقها كما يعمل الفريق كذلك مع فريق من التسويق العالمي في مؤسسة البترول على وضع اللمسات الأخيرة لاتفاقيتي بيع المنتجات البترولية وتزويد النفط الخام.

وأوضح انه من المخطط اتخاذ القرار النهائي للاستثمار في مشروع مصفاة الدقم خلال الربع الثاني من العام الحالي.

وحول آخر المستجدات بشأن اتفاق خفض الإنتاج بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) ودول من خارجها قال الوزير المرزوق «قطعنا حتى الآن نصف المدة المتفق عليها حسب اتفاق خفض الإنتاج الذي تم التوصل إليه نهاية العام الماضي ويقضي بخفض الإنتاج العالمي بحوالي 1,8 مليون برميل يوميا».

واكد ان النتائج التي توصلت إليها حتى الآن لجنة خفض انتاج النفط «مطمئنة جدا وتبشر بالخير» من حيث التزام أغلب الدول المشاركة في الاتفاق.

وأضاف ان نسبة التزام الدول المشاركة في اتفاق خفض الإنتاج لشهر يناير الماضي بلغت نحو 87٪ في حين بلغت نحو 94٪ خلال فبراير الماضي «وهذه نسب تاريخية لم تشهدها أسواق النفط العالمية من قبل ودليل على رغبة الدول في المساهمة في إعادة التوازن إلى السوق النفطي».

وعن نسبة التزام الدول المشمولة باتفاق خفض الإنتاج خلال شهر مارس الماضي توقع ان تكون أعلى من الشهرين الماضيين لاسيما مع وجود بوادر ومؤشرات أولية إيجابية لذلك مشيرا الى استكمال البيانات خلال الأسبوع القادم.

وقال المرزوق «نرى بوادر إيجابية بانخفاض المخزون النفطي في العالم تدريجيا» متوقعا استمرار الانخفاض والتحسن في وضع السوق خلال الأشهر القادمة مع قرب انتهاء موسم صيانة المصافي الدورية حول العالم.

وأضاف انه بناء على هذه المعطيات شهدت أسعار النفط تحسنا ملموسا خلال الأشهر الماضية منذ بدء تطبيق انخفاض الإنتاج مشيرا إلى ان الكويت من الدول الرائدة في الالتزام ودورها في تفعيل هذا الاتفاق.

وبين ان التزام الكويت بالخفض منذ بداية الاتفاق كان التزاما كاملا معربا عن الأمل من جميع الدول المشاركة أن يكون التزامها كاملا خلال الأشهر القادمة حتى يتحقق هدف إعادة التوازن للسوق النفطي.

نتيجة رفع تعرفة الكهرباء والماء

«الوطني»: 3,5٪ التضخم المتوقع في 2017

أشار تقرير بنك الكويت الوطني إلى استقرار معدل التضخم في أسعار المستهلك خلال شهر فبراير عند 3,2٪ على أساس سنوي، وذلك إثر استقراره في معظم المكونات، وبقي التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية متدنيا وذلك تماشيا مع تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية، فيما استقر معدل التضخم الأساس الذي يستثني أسعار المواد الغذائية عند ما يقارب 4,1٪ نتيجة تراجع الضغوطات التضخمية من مكون الإيجارات السكنية.

وتوقع التقرير أن تظهر المزيد من الضغوطات التضخمية ولكن بصورة محدودة، بدءا من مايو، وذلك تماشيا مع رفع الحكومة تعرفة الكهرباء والماء. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع متوسط التضخم إلى ما يقارب 3,5٪ في العام 2017 من 3,2٪ في 2016.

وسجل التضخم في أسعار المواد الغذائية تراجعا خلال فبراير ليصل إلى أقل مستوياته منذ عدة سنوات، حيث تراجعت أسعار المواد الغذائية بواقع 0,3٪ على أساس سنوي في ظل تدني أسعار المواد الغذائية العالمية. إذ تشير وكالة البحوث السلعية إلى استقرار التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية عند 2,8٪ على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

وقد شهد التضخم في خدمات المسكن ثباتا ملحوظا بعد أن سجل تراجعا طفيفا في ديسمبر تماشيا مع تباطؤ نشاط سوق العقار، حيث تراجع التضخم في هذا المكون التي تشكل الإيجارات السكنية معظمه والذي يتم تحديثه على أساس ربع سنوي ليصل إلى 6,4٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2016 من 7,4٪ في الربع الثالث. إلا أن الزيادة في الربع الرابع من العام 2016 بقيت قوية على أساس ربع سنوي عند 2,8٪، متوقعا التقرير أن تتراجع قليلا وتيرة الارتفاع في هذا المكون على المدى القريب إلى المتوسط على أساس سنوي، ليعاود ارتفاعه في النصف الثاني من العام 2017 إثر ارتفاع تعرفة الكهرباء والماء.

وبقي التضخم في قطاع التجزئة متدنيا في شهر فبراير، فقد استمر مكون الملابس والأحذية في مواجهة انكماش الأسعار في فبراير في ظل استمرار تراجع طلب المستهلك واستمرار فترة الحسومات الموسمية وقوة الدينار، فيما واصل التضخم في مكون السلع الأخرى والخدمات بالتراجع في الفترة نفسها إثر تباطؤ التضخم في أسعار الذهب. وقد استقر التضخم في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة عند أعلى مستوى له منذ عدة أشهر ليبلغ 4,1٪ على أساس سنوي خلال فبراير بعد أن حقق قفزة على خلفية ارتفاع الرسوم في مكون معدات الصيانة المنزلية خلال ديسمبر.

واستقر التضخم في مكون النقل والمواصلات خلال فبراير عند نسبة تراوحت بين مستوى 10٪ إلى 11٪ على أساس سنوي وذلك للشهر الخامس على التوالي. وبعد عدة أشهر من انكماش الأسعار، تجاوز التضخم في هذا المكون مستوى 10٪ على أساس سنوي بعد رفع أسعار البنزين خلال سبتمبر وبقي ثابتا منذ ذلك الوقت.

ومن المحتمل أن يواجه هذا المكون ارتفاعا في الضغوطات التضخمية على المدى القريب إلى المدى المتوسط، وذلك تماشيا مع تغير أسعار خدمات النقل لتتناسب مع الارتفاع في أسعار البنزين، ولكن سيساهم التراجع المستمر في أسعار السيارات التي تؤثر اكثر على مكون النقل في الحد من أي ارتفاع محتمل في الضغوطات التضخمية.

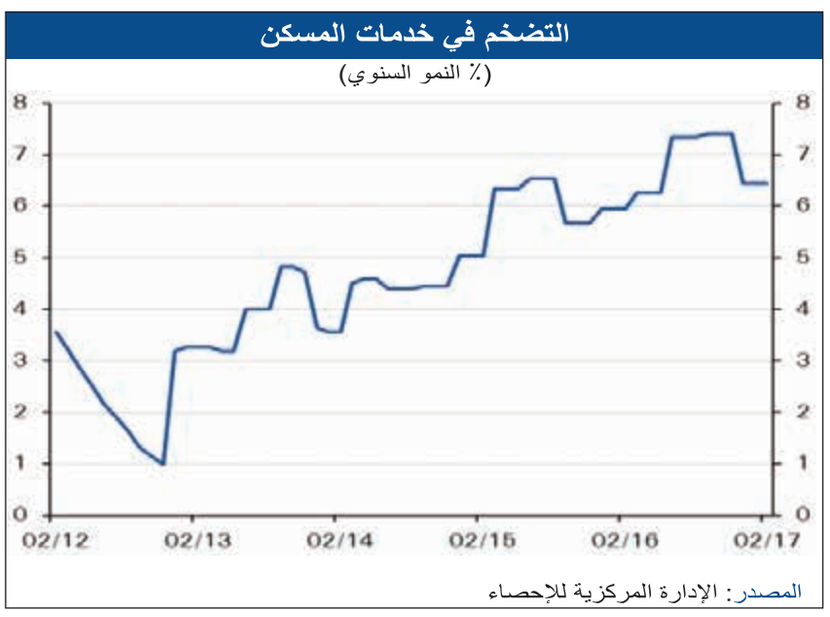

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

التضخم يستقر عند 3,2٪ خلال فبراير الماضي

تراجع أسعار المواد الغذائية خلال فبراير بـ 0,3٪

تراجع ارتفاع «المسكن» على المدى القريب ليعاود الارتفاع بالنصف الثاني

«هيرميس» تتوسع في أعمالها بالكويت في 2017

رويترز: قال الرئيس المشارك لقطاع الترويج وتغطية الاكتتابات في المجموعة المالية هيرميس أكبر بنك استثمار في الشرق الأوسط مصطفى جاد إن مجموعته ستقدم المشورة في 5 أو 6 طروحات أولية واستحواذات في مصر والكويت والإمارات حتى نهاية 2017.

وذكر جاد في مقابلة مع رويترز أن «قيمة الاستحواذات والطروحات 500ـ700 مليون دولار وتغطي القطاع الاستهلاكي والصحة والبنوك وقطاعات أخرى».

وقال جاد: «قدمنا المشورة في طرح ببورصة ناسداك دبي بقيمة 100 مليون دولار في بداية العام بجانب قيامنا بدور مدير مشترك لمجموعة الامتياز الاستثمارية الكويتية لبيع نصف حصتها وشركاتها التابعة في شركة هيومن سوفت القابضة بنحو 100 مليون دولار، ونعمل على 5 أو 6 طروحات أولية وصفقات استحواذ في الفترة المتبقية من عام 2017 بقيمة 500ـ700 مليون دولار في مصر والكويت والإمارات».

واضاف: «2017 سيكون عاما جيدا لهيرميس، حيث نعمل على التوسع في أعمالنا في الكويت والإمارات بجانب الحفاظ على حصتنا السوقية في مصر، وقد بدأنا الأسبوع الماضي الطرح الخاص لرايه لخدمات مراكز الاتصالات ونروج له في لندن ودبي وجنوب أفريقيا.

إعلان
دعوة لانعقاد جمعية عمومية عادية

يدعو مدراء شركة التجهيزات المكتبية ذ.م.م السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها يوم الأربعاء الموافق 2017/04/26 الساعة الثانية عشرة ظهراً بمقر الشركة وبحضور السادة/ مكتب الجزيرة لتدقيق الحسابات وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

البند الأول - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الثاني - مناقشة الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الثالث - إخلاء طرف السادة مدراء الشركة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن إدارة الشركة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31.

البند الرابع - تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية 2017 وتفويض مدراء الشركة بتحديد أتعابه.